العدد (4075) السنة الخامسة عشرة - الأربعاء (29) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

أزمة المياه الحادّة التي ضربت أغلب المحافظات العراقية أثّرت، بحسب المعنيين، على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، الأمر الذي يؤذي الطبقات الفقيرة وبخاصة الفلاحين وغيرهم، وتترتب عليهم كلف اقتصادية كبيرة تضر بالبلد. وفيما يؤكد المعنيون أنها أزمة داخلية بامتياز، أبطالها مجالس المحافظات التي تحاول الاستحواذ على الحصص المائية بشتى الطرق دون مراعاة حقوق المحافظات المجاورة، فإنهم يحذّرون من أن استمرار هذه الأزمة يعني أننا لن نحقق الاكتفاء الزراعي للوصول إلى الأمن الغذائي الذي طالما سعينا لتحقيقه.

مشكلة المياه تتفاقم .. وأبطالها مجالس المحافظات

■ خبير: انعكاسات سلبية لعدم الالتزام بقرارات وزارة الموارد المائية

□ **بغداد / زهراء الجاسم**

وكانت عدّة محافظات وسطى وجنوبية قد اشتكت من شح في المياه وعدم حصولها على حصصها المائية بشكل سليم، فيما راح عدد من المحافظات يكيل التهم إلى بعضها البعض بالتجاوز على الحصص المخصّصة لكل محافظة.

وحيث أعلن مجلس محافظة ميسان عزمه على رفع دعوى قضائية ضد حكومتي محافظتي واسط وذي قار لـ"تجاوزهما" على حصّة المحافظة من المياه، أكدت نائبة عن ذي قار، إنّ المحافظة تتعرض لـ"كارثة" بسبب أزمة شح المياه لتجاوز بعض المحافظات بهذا الشأن، داعية رئيس الوزراء حيدر العبادي للتدخل شخصياً لإنهاء الأزمة.

يقول الخبير الاقتصادي باسم انطوان في حديث لـ(المدى)، إنّ الناتج الزراعي يعتمد بشكل رئيس على المياه سواء في وسط العراق أو جنوبه، فيما يعتمد الشمال في قسم من زراعاته على الأمطار الديمية، لذلك فإن مساهمة الزراعة في الإنتاج المحلي كبيرة، بالتالي ونقصها يؤذي الطبقات الفقيرة كالفلاحين وغيرهم، خاصة وأن لدينا بساتين يصل عمرها الى مئات السنين، وشح الماء يعني كارثة حقيقية لأصحابها، مواصلاً الحديث: وهذه أيضاً كلف اقتصادية كبيرة تضر بالبلد، وهنا نحن بدلاً من أن نصل الى الاكتفاء الذاتي الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي تكون العملية عكسية في ظل شح المياه، التي ستعقبها بطالة، لأن الفلاح عندما تكون المياه شحيحة تبور لديه الكثير من الأراضي، ولن تزرع وهي كلف اضافية على المجتمع وعلى الفلاح بشكل رئيس.

ويرى انطوان أن: النقطة الأهم هي أن لدينا نقصاً في عملية التفاهم مع دول الجوار المتشاطئة معنا على الأنهار، سواء كانت سوريا أو تركيا أو ايران، وهنا رغم الجهود التي تبذلها وزارة الموارد المائية، لكن ومما يؤسف له، كلها لاتزال دون مستوى الطموح، وهنا العراق يمكن أن يمارس ضغطا على تلك الدول بشكل آخر عبر المنظمات الدولية أو من خلال التعامل التجاري والسياحي.

وبحسب تحذيرات لمعنيين في الشأن الزراعي، فإنه في حال عدم تدارك الأمر في بعض المحافظات، كالنجف وغيرها، فإن زراعة الرز معرضة للتلف مما يؤدي الى خسائر مالية كبيرة للمزارعين أنفسهم، الأمر الذي أشار له رئيس مجلس ناحية مندلي في محافظة ديالى ازاد المندلاوي، حيث بيّن هلاك ألف دونم زراعي في الناحية بسبب الجفاف، داعياً إلى اتخاذ خطوات عاجلة لإنهاء أزمة المياه في مندلي.

من جهة أخرى، يقول المهندس الاستشاري والمنفّذ لمشاريع المياه الاروائية في وزارة الموارد المائية، رياض عبد الكريم في حديث لـ(المدى) إن المشكلة تكمن في عشوائية توزيع الحصص المائية والتي حصلت بسبب السياسات الخاطئة من قبل الدولة العراقية منذ عشرات السنين، حيث لم تكن هناك ستراتيجية للحفاظ على الحصة المائية للعراق، وهذا إهمال قد يكون متعمداً وغير متعمد بسبب الحروب والمشاكل التي مر بها البلد فيما بعد، مستدركاً القول: إنّ بروز هذه المشكلة الى السطح الآن يعود الى مشكلتين اساسيتين هما شح المياه، والمشكلة المناطقية، فقد تحوّلنا من محاصصة مذهبية وطائفية واثنية الى محاصصة مناطقية، حتى أصبحت كل محافظة تحاول الاستحواذ على الحصص المائية بشتى الطرق للمحافظة المجاورة لها.

ويتابع: من جهة أخرى، فإن الكثير من قرارات وزارة الموارد المائية لا تؤخذ بجدية لدى الحكومات المحلية، بالتالي فإن الضعف الذي تعانيه الدولة يعد أحد المشكلات المهمة التي خلقت هذه الأزمة، كون التمدّد على الصلاحيات مسألة خطيرة ويجب معالجتها، مبيناً: وجود مشكلة أخرى هي الملوحة في المياه في محافظة البصرة التي لم تحل حتى اليوم، لذلك فإننا نؤكد أن المشكلة داخلية بامتياز قبل أن تكون خارجية، بل داخل المحافظات نفسها، من ثم خارجية تتعلق بالقوانين الدولية والأنهار والأحواض والدول المتشاطئة، وهذه أيضاً مرتبطة بقوة المفاوض العراقي وبرصانة الجبهة الداخلية التي يجب أن تكون داعمة للحكومة وللجهات المختصة بهذا الملف، لافتاً الى أنه، وبدراسة بسيطة أجريت كمثال، فإن كل قطرة ماء تقع في بيت تصل بالشهر لإهدار بالماء بحدود متر مكعب، وإذا ما أخذنا هذه الكمية على ألف بيت تُراق به هذه القطرة، فسيكون المجموع لدينا في الشهر ألف متر مكعب يذهب هدراً، وهذا يعود لعدم وعي للمحافظة على المياه ومعرفة أهميتها.

وكانت وزارة الموارد المائية قد تحدثت عن عدم وجود خزين مائي في العراق بسبب شح الأمطار والانخفاض الكبير في منسوب نهر الفرات، كما حذّرت مديرية الموارد المائية بدورها، المزارعين من التجاوز على حصص المياه، كونها لن تطلق أية زيادات مائية لضمان عدم حدوث الشح في مياه الشرب.

> المشكلة تكمن في عشوائية توزيع الحصص المائية

النقل البحري تتعاقد مع شركة عراقية - فيتنامية لنقل الرز لحساب التجارة

□ **بغداد / المدى**

أعلنت الشركة العامة للنقل البحري التي يقع مقرها في محافظة البصرة، تعاقدها مع شركة عراقية - فيتنامية مشتركة لنقل عشرات آلاف الأطنان من الرز الفيتنامي المستورد لحساب وزارة التجارة.

وقال مدير عام الشركة العامة للنقل البحري، عبد الكريم كنهل الجابري، خلال مؤتمر صحفي، إن "شركتنا وقّعت عقداً مع الشركة العراقية - الفيتنامية التي تمتلك وزارة التجارة ٥٥٪ من أسهمها، يقضي بنقل شحنات الرز المستوردة لحساب الوزارة من ميناء هوشيمن الفيتنامي الى ميناء أم قصر العراقي بشكل مباشر"، مبيناً أن "العقد يتضمن نقل ٦٠ ألف طن من الرز كل ثلاثة أشهر".

ولفت الجابري، إلى أن "شركتنا تعكف حالياً على إجراء تفاهمات ومفاوضات لشراء باخرتين كبيرتين من منشأ ياباني، وسوف نستخدمهما في نقل شحنات الرز من الفيتنام"، مضيفاً أن "الشركة تطمح إلى امتلاك المزيد من البواخر حتى يتكامل اسطولها البحري، كما نريد التعاقد مع جميع الوزارات لنقل كل ما تستورده من بضائع، فضلاً عن جميع مفردات الحصة التموينية، وليست مادة الرز فقط".

وأكد الجابري، أن "الشركة سوف تقوم بشراء الباخرتين من أموالها، ولكن نطمح أن توفر الحكومة ضمانات سيادية لنستطيع شراء المزيد من البواخر بالآجل، وبالإيرادات التي تحققها تلك البواخر عند تشغيلها نتمكن من سداد أثمانها بالتقسيط"، معتبراً أن "شركتنا على الرغم من قلة عدد بواخرها لكنها أصبحت تنافس شركات النقل البحري التابعة للقطاع الخاص، لاسيما وان شركتنا لديها مزايا تنافسية، منها أن بواخرنا تجهز بالوقود بأسعار مدعومة مما يقلل أسعار الشحن، كما أن بواخرنا عندما تصل للموانئ العراقية، فإنها ترسو بشكل مباشر بجانب الأرصفة دون أن تضطر إلى التوقف في منطقة الانتظار".

يذكر أن الشركة العامة للنقل البحري أسست عام ١٩٥٢، وامتلكت أول باخرتين عام ١٩٦٢، هما "١٤ رمضان" و"١٤ تموز"، لكنها تمكنت بعد ذلك من امتلاك اسطول يتكون من ٢٥ باخرة لم تتبق منها بعد عام ٢٠٠٣ إلا باخرة واحدة تدعى "الناصر" التي اشتراها العراق عام ١٩٨٩، فيما انضمت أواخر عام ٢٠١٢ الباخرة "بغداد" التي اشتراها العراق من الصين الى اسطول النقل البحري العراقي، وهي مجهّزة بمحركات ألمانية المنشأ وتبلغ حمولتها القصوى ٨٧٥٠ طناً، وبعد ذلك تعاقدت وزارة النقل مع شركة كورية جنوبية لتصنيع ثلاث بواخر لنقل البضائع هي "البصرة، المثنى، الحدباء"، وقد تسلمها العراق خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤، كما اشترت الشركة الحصة المتبقية من الباخرة "الناصر" وضمّتها الى أسطولها، وبذلك أصبح الاسطول العراقي يتكون من خمس بواخر، معظمها تعمل في مجال الشحن البحري بين موانئ دول تقع ضمن قارتي آسيا وإفريقيا.

ويعمل في الشركة التابعة لوزارة النقل ما لا يقل عن ٢٦٠٠ موظف معظمهم من البحّارة والفنيين والضبّاط والمهندسين البحريين الذين تخرجوا من أكاديمية الخليج العربي للدراسات البحرية التي يقع مقرها في محافظة البصرة، وكانت حتى أواخر الثمانينات من أعرق وأفضل المؤسسات الأكاديمية البحرية في المنطقة.

م / إعلان فرصة استثمارية رقم (١)

يسر شركة ديالى العامة ان تعلن عن الفرص الاستثمارية للمعامل التابعة للشركة والمبينة في ادناه:

١- معمل المكواة البخاري
٢- معمل المراوح السقفية.

(معلنة للمرة الاولى)

ودعوة المستثمرين والشركات العراقية والعربية والعالمية المتخصصة والممولين للمشاركة في هذه الفرص الاستثمارية لغرض الاستفادة من تلك الفرص من خلال تأهيل وتحديث تلك المعامل على اساس المشاركة بالإدارة والإنتاج وتحقيق زيادة بالطاقات الإنتاجية.

علماً أن هذه الفرصة تتميز بالجدوى الاقتصادية لحاجة السوق العراقية لهذه المنتجات. وبالإمكان الحصول على الملف الاستثماري من مقر الشركة لقاء مبلغ (١٥٠٠٠٠) (مائة وخمسون ألف دينار فقط). غير قابلة للرد لكل معمل.

والشركة على استعداد لتقديم المعلومات التفصيلية كافة والتسهيلات لزيارة المعامل والاطلاع عليها. ونلفت ذوي الاختصاص والمهتمين لتقديم عروضهم وفق الشروط الواردة في الملف الاستثماري وسيكون التركيز على الجانب الفني والتطوير والكفاءة المالية.

على ان تقدم العروض الخاصة بمعمل المكواة البخاري بموعد اقصاه نهاية الدوام الرسمي ليوم الأحد ٢٠١٨/١/١٤. والعروض الخاصة بمعمل المراوح السقفية وبموعد اقصاه نهاية الدوام الرسمي ليوم الثلاثاء ٢٠١٨/١/٢٣.

يمكن زيارة موقع الشركة الالكتروني www.dialacompany.com ومراسلتنا على البريد الالكتروني: info@dialacompany.com

مع التقدير

زيد شاكر ناصر
معاون المدير العام

شركة المشاريع النفطية /هيأة مشاريع الجنوب
اعلان المناقصة رقم (ش.ع2017/4)
تنفيذ طريق خدمة بطول (٦كم) لأنبوب حقن الماء(٤٢"-٤٨")كرمة علي - الرميلة الشمالية

١. يسر شركة المشاريع النفطية /هيأة مشاريع الجنوب دعوة كافة المقاولين المؤهلين و ذوي الخبرة لتقديم عطاءاتهم للعمل على تنفيذ مقطع طولي بطول (1KM) من طريق خدمة من (KM٦٠+٠٠٠) الى (KM ٦١+٠٠٠) لمشروع أنبوب حقن الماء وحسب جدول الكميات والمواصفات الفنية الخاصة بها .

٢. سيتم العمل وفق الالية المعتمدة للمناقصات الدولية العامة والتي تتيح لمقدمي العطاءات كافة الاشتراك فيها .

٣. على مقدمي العطاء المؤهلين والراغبين في الحصول على معلومات أضافية الاتصال بشركة المشاريع النفطية /هيأة مشاريع الجنوب من الساعة السابعة صباحاً ولغاية الساعة الثانية ظهراً خلال الدوام الرسمي وكما موضحة بالتعليمات لمقدمي العطاءات

٤. التأمينات الاولية تبلغ (٤٢٩١٢٠٠٠) اثنان واربعون مليون وتسعمائة واثنا عشر الف دينار عراقي لاغيرها على شكل صك مصدق أو سفتجة أو خطاب ضمان نافذ المفعول لمدة ثلاثة اشهر من تأريخ غلق المناقصة وباسم مقدم العطاء الذي لم ترفق به التأمينات الاولية ولا تقبل التأمينات المقدمة من المصارف المذكورة في ادناه :-

أ ٠المصرف الأهلي العراقي
ب- مصرف عبر العراق
ج ـ المصرف العراقي الأسلامي
د- مصرف الوركاء للأستثمار
ه ـ مصرف البصرة الدولي
و- مصرف البلاد الأسلامية
ز- مصرف إيلاف الاسلامي
ح ـ مصرف دجلة و الفرات
ط - مصرف الشمال
ي- مصرف الرشيد - فرع اربيل (كافة المصارف التابعة لأدارة اقليم كردستان)
ل- مصرف الهدى
م - مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل .

٥. متطلبات التأهيل المطلوبة] ١. كتاب عدم ممانعة من الاشتراك صادر من الهيأة العامة للضرائب
٢. بطاقة السكن
٣. هوية تسجيل المقاولين نافذة او هوية غرفة تجارة نافذة
٤. وثائق تاسيس الشركة تشمل شهادة التأسيس +عقد التأسيس +كتاب تخويل بالمراجعة والتوقيع
٥. وصل شراء المناقصة
٦. تقديم الحسابات الختامية مصادق عليها من قبل محاسب قانوني لاخر سنتين .
٧. قائمة بالاعمال المماثلة مصدقة من الجهة المستفيدة

٨. لا تخضع العطاءات لأعطاء الافضلية لمقدمي العطاء المحليين
٦. بأمكان مقدمي العطاء المهتمين بشراء وثائق العطاء باللغة العربية بعد تقديم طلب تحريري الى العنوان المحدد في التعليمات لمقدمي العطاء وبعد دفع قيمة البيع للوثائق البالغة) ٢٥٠٠٠٠ مئتان وخمسون الف دينار (أن اسلوب الدفع سيتم حسب نسب الانجاز وسيتم ارسال الوثائق بدوياً.
٧. توضع العطاءات في صندوق العطاءات في موعد أقصاه نهاية الدوام الرسمي ليوم ٢٠١٧/١٢/١٧ وهو تأريخ غلق المناقصة وعلى العنوان التالي :-
محافظة البصرة / شركة المشاريع النفطية /هيأة مشاريع الجنوب / قرب مصفى البصرة في الشعيبة .
٨. التقديم بالبريد الالكتروني غير مسموح وان العطاءات المتأخرة سوف ترفض وسيتم فتح العطاءات بحضور مقدمي العطاءات أو ممثليهم الراغبين بالحضور في العنوان اعلاه في الزمان والتأريخ] الساعة التاسعة ليوم ٢٠١٧/١٢/١٨ / ق.ظ [
٩. فترة تنفيذ العمل (٩٠) يوماً من تأريخ المباشرة التعاقدي
١٠. تكون المباشرة بالعمل خلال (٧) ايام من تأريخ توقيع العقد
١١. على المقاول الذي يقبل عطاءه الحضور خلال يومين من تبليغه بقرار الاحالة لغرض توقيع العقد .
١٢.على المقاول عند توقيع العقد تقديم ضمان التنفيذ بموجب شروط المقاولة واذا امتنع المقاول عن ذلك فللدائرة حق سحب العمل وصادرة التأمينات الاولية دون الحاجة الى انذار او اي اجراء قانوني .
١٣. إن الدائرة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات أو أي عطاء آخر ولها الحق في إلغاء المناقصة دون ان يكون لمقدمي العطاءات حق المطالبة بأية تعويضات
١٤. إن المناقصة مبنية على أساس التسعير للفقرات الواردة في جدول الكميات كجزء من وثائق المناقصة
١٥. على مقدمي العطاء قبل تقديم عطاءه إجراء التحريات الكافية عن طبيعة العمل والظروف المحيطة به
١٦ . على مقدمي العطاء التوقيع على كل ورقة أو وثيقة في العطاء المقدم من قبله
١٧. يبقى العطاء نافذاً وملزماً لمقدم العطاء ولمدة (٩٠) يوماً من تأريخ غلق المناقصة
١٨. يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الاعلان
١٩. العقد خاضع للضريبة
٢٠. يعتبر هذا الأعلان جزءً من مستندات المقاولة وجزء لايتجزء من العقد وملزماً للمقاول بكل فقراته بمجرد تقديم العطاء
٢١. أذا صادف موعد غلق المناقصة عطلة رسمية يمدد الاعلان الى اليوم التالي
٢٢. لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع الى موقع الشركة او الوزارة على الأنترنت
WWW.scop.oil.gov.iq , E-mail:south.oper@scop.oil.gov.iq , www.oil.gov.iq

المدير العام

الوكيل الحصري للاعلان في جريدة